

■ القمة الاقتصادية العربية – البريطانية تتعقد في لندن: الشباب وحرك اقتصاد المنطقة



الجانب البريطاني يحتاج دون شك لضخ حيوية جديدة في اقتصاده خلال تلك المرحلة الدقيقة، وأظن أن السوق العربية الواعدة بإمكاناتها تعد وجهة مثالية للشريك البريطاني، ليس فقط بوصفها سوقاً استهلاكية ضخمة، وإنما بالأساس، بوصفها وجهة للاستثمار والشراكة والتوظيف في كثير من المشروعات الناشئة والقطاعات الواعدة كالطاقة وتكنولوجيا المعلومات وغيرها".

من جهته، لفت رئيس مجلس الغرف السعودية سامي العبيدي، إلى أننا نحتاج لمزيد من الجهود على جميع المستويات، سواء على مستوى أصحاب الأعمال أو الحكومات، لمضاعفة حجم التبادل التجاري، وتعزيز الشراكة الاقتصادية، وبناء مشروعات مشتركة في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، وذلك من خلال عقد القمم والمنتديات والمؤتمرات التي تسهم في تحقيق الإنجازات وتقديم الشراكات الاقتصادية".

واعتبرت رئيسة الغرفة العربية – البريطانية البارونة إليزابيث سايمونز، أنّ "الجميع مهتمون لمعرفة ما الذي سيحصل بهذا الخصوص. وسواء كنتم تعتقدون أن (بريكست) جيد أم لا، فإن حالة الشك وعدم اليقين الذي يولده تخلق بيئة صعبة".

واستدركت: هناك شيئاً واحداً مؤكداً، نحن دولة تجارية ونستمر في الاعتماد على علاقاتنا التجارية الوثيقة مع العالم العربي، ونود أن نحافظ على هذه العلاقات وأن نعززها.

واعتبرت سايمونز أنه "مهما كانت نتيجة بريكست، فإن المؤتمر مهم للغاية لأنه يركز على مستقبل علاقاتنا التجارية".

من جهته، أوضح الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد اللطيف بن راشد الزياني، أنّ "الشراكة الاستراتيجية الوثيقة بين مجلس التعاون وبريطانيا هي أساس عملنا المنتظم لتعزيز التعاون في جميع القطاعات. كما أنها تشجعنا على النظر إلى ما وراء الحدود والعمل سوياً وفق نطاق من الأولويات المشتركة، بما في ذلك الدفاع والأمن الإقليميان، ومكافحة الإرهاب وتمويله والتطرف والجريمة المنظمة".

استضافت لندن عاصمة المملكة المتحدة (بريطانيا) القمة الاقتصادية العربية البريطانية التي نظمتها غرفة التجارة العربية البريطانية بالتعاون مع اتحاد الغرف العربية وجامعة الدول العربية، وذلك تحت شعار "رؤية مشتركة". وقد شهدت القمة مشاركة عربية وبريطانية واسعة من المسؤولين والمستثمرين وممثلي المؤسسات المالية، حيث تمّ بحث سبل تعزيز التعاون التجاري بين الجانبين وتشجيع الاستثمار في الشباب والبنية التحتية والطاقات المتجددة.

وأكد رئيس اتحاد الغرف العربية محمد عبده سعيد، أنّ "مفهوم الأعمال تطور بشكل مضطرب في العقد الأخير، وذلك نتيجة التطور الذي يشهده العالم في قطاعات التكنولوجيا والاتصالات التي تعتمد عليها الأجيال الجديدة بشكل كبير".

وقال: يزخر العالم العربي بطاقات شابة بارعة، تتمتع بمهارات عالية في قطاعات التكنولوجيا والاتصالات الأساسية لنجاح أي عمل تجاري. وأشار إلى "وجود فرص كبيرة للقطاع الخاص البريطاني للاستثمار في العالم العربي، والاستعانة بالكفاءات العربية الشابة"، موضحاً أنّ "الدى منطقتنا العربية مقومات كثيرة لتطوير التعاون مع بريطانيا، أبرزها توافر القوى العاملة العربية القادرة والمدرّبة بشكل جيد، علاوة على أن السوق العربية تعتبر أيضاً سوقاً كبيرة للمنتجات والشركات البريطانية".

بدوره اعتبر أمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، أنّه "ليس سهلاً أن ننظر إلى الصورة الكلية للاقتصاد والتنمية في المنطقة العربية، فهذه الصورة متداخلة ومركبة، وهي تتضمن من المخاطر ونقاط الضعف بقدر ما تنطوي على الإمكانيات وعوامل النجاح والازدهار، والحق أن ثمة محاولات تجري في عدد من دول المنطقة لتحويل الإمكانيات العربية، وهي كبيرة وواعدة إلى معادلة نجاح".

واعتبر أنّ "المنطقة العربية لا تزال تحتاج إلى اكتساب ونقل خبرات جديدة إليها في عدد من المجالات المرتبطة بكيفية تحقيق التنمية المستدامة، بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما أن



العالمية الثانية، بسبب الحروب والصراعات التي أدت إلى هجرة جماعية وصلت آثارها إلى معظم الدول الأوروبية. وفي هذا الصدد فإنّ تعاون العالم العربي والمجتمع الدولي، وفي طبيعته بريطانيا لن يؤدي فقط إلى قيام عالم عربي جديد، بل سيجعل من هذه المنطقة محركاً قوياً للنمو العالمي".

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرّف)

بدوره، ركّز رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت ورئيس الجانب العربي في غرفة التجارة العربية البريطانية على ثنيان الغانم، في كلمته بالقمة الاقتصادية، على أهمية رأس المال البشري في المنطقة، وقال إن العرب يملكون موارد غنية وثروات كبيرة وموقعا استراتيجيا بالغ الأهمية، لكن أهم أبرز هذه الثروات هو رأس المال البشري. ورأى أنّ "الحروب التجارية تمثل أبرز التهديدات المحيطة ببريطانيا والدول العربية على حد سواء، كما أنّ العالم العربي يشهد أسوأ أزمة إنسانية منذ الحرب

■ الشيخ سعيد سرور سيف الشرقي رئيساً لغرفة الفجيرة



لاتباع النهج الديمقراطي الذي ظلت تمارسه لانتخاب مجلس الإدارة وتشكيله. كما توجه بالشكر لسمو الشيخ محمد بن حمد بن محمد الشرقي، ولي عهد الفجيرة، لحرص سموه على متابعة أنشطة الغرفة، وجهودها الهادفة للنهوض بالقطاع الخاص، وتعزيز إمكاناته لتحقيق التنمية المستدامة بالإمارة.

كما وجه الشكر لأعضاء الجمعية العمومية للغرفة للثقة التي أولوها لأعضاء المجلس بانتخابهم للدورة الرابعة عشرة، مؤكداً أهمية العمل بروح الفريق الواحد، ويتعاون تام من أجل تحقيق الارتقاء بالغرفة من خلال تفعيل نشاط اللجان المتخصصة في الفترة المقبلة، وتلبية طموحات قطاعات الأعمال بإمارة الفجيرة.

المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرّف)

فاز رئيس وأعضاء المكتب التنفيذي لمجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الفجيرة، بالتركية، في سابقة في تاريخ الغرفة.

وخلال الاجتماع الأول للمجلس في مبنى الغرفة، جرى انتخاب الشيخ سعيد سرور سيف الشرقي بمنصب رئيس المجلس، فيما فاز سرور حمد عبيد حمد الزوهري بمنصب النائب الأول لرئيس المجلس، وأحمد سلطان الحنطوبي بمنصب النائب الثاني للرئيس، وخميس محمد الرولي الزيودي بمنصب أمين السر، وخالد خلفان مسعود الكعبي بمنصب أمين الصندوق.

ورفع الشيخ سعيد الشرقي باسم مجلس الإدارة الجديد، أسمى آيات الشكر والعرفان إلى مقام صاحب السمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي، عضو المجلس الأعلى، حاكم الفجيرة، لدعم سموه للغرفة، ومنحها الثقة

■ البرلمان الكويتي يقر موازنة 2020-2019



تقدر بمبلغ نحو 16 مليار دينار (نحو 53 مليار دولار) ويخصص مبلغ 1.600 مليار دينار (نحو خمسة مليارات دولار) من الإيرادات يضاف إلى احتياطي الأجيال القادمة. في حين تُقدَّر المصروفات بمبلغ نحو 22.500 مليار دينار (نحو 74 مليار دولار).

وتبلغ إيرادات النفط المتوقعة نحو 45، 4 مليار دولار، أي ما يشكل 88 في المائة من قيمة الإيرادات الإجمالية، بناء على سعر 55 دولاراً للبرميل الواحد.

وجاء في تقرير اللجنة أن زيادة المصروفات والمخصصات عن الإيرادات (العجز) تُقدر بمبلغ نحو 8.250 مليار دينار تُغطى من المال الاحتياطي العام للدولة.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرّف)

أقر مجلس الأمة الكويتي (البرلمان)، الميزانية العامة للسنة المقبلة، بعجز يُتوقع أن يبلغ 22 مليار دولار، في وقت يواصل فيه نواب البرلمان رفض خطط الحكومة لفرض ضرائب أو خفض الدعم على مواد محدّدة. وقُدّرت الإيرادات في موازنة 2019 - 2020 بنحو 53 مليار دولار، والنفقات بنحو 74 مليار دولار.

ويوازي العجز المتوقع في موازنة 2019 - 2020 نحو 15.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وهذه السنة الخامسة على التوالي التي تشهد فيها موازنة الكويت عجزاً في موازنتها، حيث تسبب انهيار أسعار النفط في 2014 بتراجع الإيرادات بشكل كبير في البلدان الخليجية.

ووفقاً لتقرير اللجنة البرلمانية بشأن مشروع قانون ربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية (2019 - 2020) فإن الإيرادات

■ النهو الاقتصادي يتباطأ في المغرب

كشفت المندوبية السامية للتخطيط في المغرب عن تباطؤ النمو الاقتصادي إلى 2.6 في المئة خلال الربع الثاني من العام الحالي، مقارنة مع 2.8 في المئة خلال الربع الأول، وعزت السبب في ذلك إلى هبوط النشاط الزراعي.

وانخفض الإنتاج الزراعي، الذي يشكل نحو 15% من الناتج المحلي الإجمالي في المغرب، بنسبة 2.7% في الربع الثاني، بعدما تراجع 3.2% في الربع السابق. وأدت قلة الأمطار إلى هبوط إنتاج الحبوب إلى 6.1 مليون طن، متراجعا 40.7% عن 2018.

وتباطأ النمو في القطاعات غير الزراعية إلى 3.4% في الربع الثاني، انخفاضاً من 3.8% في الربع السابق، وهو ما يرجع بشكل رئيسي إلى قطاع التعدين. وزاد المعروض النقدي 4.3% في الربع الثاني، ارتفاعاً من 3.8% في الربع السابق.

ومن المتوقع أن ينخفض النمو في الربع الثالث إلى 2.4%، وسط تقديرات بانكماش النشاط الزراعي 2.5 في المئة، في حين يتوقع بنك



المغرب المركزي تباطؤ النمو الاقتصادي في البلاد إلى 2.8% في 2019، من 3% في 2018.

المصدر (موقع cnbc عربي، بتصرّف)

■ صندوق النقد يتوقع عجزا 9.7% في ميزانية لبنان



اللبنانية المقترحة ذات الفائدة المنخفضة، سيؤدي إلى تدهور ميزانية المصرف المركزي وتقويض مصداقيته. وطالب الصندوق بعدم فرض أي ضغوط على البنوك الخاصة لشراء السندات. المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

توقع فريق من صندوق النقد الدولي، أن يتجاوز العجز المتوقع في موازنة لبنان لعام 2019، بكثير المستوى الذي تستهدفه الحكومة البالغ 7.6% من الناتج المحلي الإجمالي.

وأعلنت بعثة صندوق النقد الدولي المعنية بمشاورات المادة الرابعة لعام 2019 في بيان، عن أنّ التدابير في ميزانية 2019 سوف تؤدي إلى خفض العجز المالي إلى حوالي 9.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019.

ويناقد البرلمان اللبناني مسودة الميزانية التي وافق عليها مجلس الوزراء، في مايو/ أيار، وأفصح صندوق النقد الدولي عن أنه بناء على المعلومات الحالية، من المرجح أن يتجاوز العجز المتوقع بكثير المستوى المستهدف الذي أعلنته السلطات.

وفي إطار مسودة الميزانية، تستهدف الحكومة تقليل تكاليف خدمة الدين بنحو تريليون ليرة لبنانية (حوالي 660 مليون دولار) من خلال إصدار سندات خزانة منخفضة الفائدة، بالتنسيق مع مصرف لبنان المركزي. وفي هذا الإطار حذر صندوق النقد من أنّ شراء السندات الحكومية

Volume Analysis

